

Distr.: General  
12 February 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان  
منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

بيتكيرن

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	لمحة عامة عن الإقليم
٤	.....	أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٤	.....	ألف - المؤهلات الانتخابية
٤	.....	باء - النظام القضائي وحقوق الإنسان
٦	.....	ثانيا - الميزانية
٦	.....	ثالثا - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية
٩	.....	ألف - النقل
٩	.....	باء - الاتصالات وإمدادات الطاقة
٩	.....	جيم - حيازة الأراضي
١٠	.....	دال - التوظيف

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة تشمل المصادر الخاصة بحكومة الإقليم، ومن معلومات أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وترد تفاصيل إضافية في ورقات العمل السابقة التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الشبكي التالي:

[www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml](http://www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml)



الرجاء إعادة استعمال الورق

050318 210218 18-02176 (A)



١٠	.....	هـ - التعليم
١١	.....	واو - الرعاية الصحية
١١	.....	زاي - العدالة الجنائية
١٢	.....	رابعا - البيئة
١٣	.....	خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٤	.....	سادسا - وضع الإقليم في المستقبل
١٤	.....	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٤	.....	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٥	.....	سابعا - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة
		المرفق
١٨	.....	خريطة بيتكيرن

## لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: بيتكيرن إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

مثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم: جوناثان سنكلير.

الجغرافيا: تقع بيتكيرن عند منتصف المسافة بين نيوزيلندا وقارة أمريكا الجنوبية عند خط العرض ٢٥ درجة جنوباً وخط الطول ١٣٠ درجة غرباً. ويتكون الإقليم من أربع جزر هي: بيتكيرن (الجزيرة الوحيدة المأهولة بالسكان) وهندرسون ودوسي وأوينو.

مساحة اليابسة: ٣٥,٥ كلم<sup>٢</sup> (جزيرة بيتكيرن: ٤,٣٥ كلم<sup>٢</sup>).

المنطقة الاقتصادية الخالصة (هي الآن منطقة بحرية محمية): ٨٣٤ ٠٠٠ كلم<sup>٢</sup>.

عدد السكان: ٤٨ نسمة (٢٠١٧)؛ ويشمل هذا الرقم الأشخاص الموجودين مؤقتاً خارج الإقليم. العمر المتوقع عند الميلاد: غير متاح.

اللغات: للإقليم لغتان رسميتان هما الإنكليزية والبيتكيرنية، وهي مزيج من إنكليزية القرن الثامن عشر واللغة التاهيتية.

العاصمة: آدامزتاون، وهي المستوطنة الوحيدة.

المحافظ: شون كريستيان.

الأحزاب السياسية الرئيسية: لا توجد.

الانتخابات: تُعقد انتخابات اختيار مجلس الجزيرة ونائب المحافظ كل سنتين (جرت أحدث انتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧)؛ ويُنتخب المحافظ، وهو رئيس المجلس، مرة كل ثلاث سنوات. وجرت أحدث انتخابات لاختيار المحافظ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

الاقتصاد: يقوم اقتصاد بيتكيرن في جانب كبير منه على صيد الأسماك، والبستنة، وبيع الطوابع البريدية والمشغولات اليدوية، وتربية النحل وإنتاج العسل. وتتلقى بيتكيرن معونة لميزانيتها من المملكة المتحدة.

الوحدة النقدية: الدولار النيوزيلندي.

نبذة تاريخية: أُطلق على الجزيرة اسم بيتكيرن نسبة إلى روبرت بيتكيرن البحار البريطاني الذي اكتشفها في عام ١٧٦٧. وهي لم تكن مأهولة عندما وصلت إليها في عام ١٧٩٠ مجموعة من الناجين الذين تقطعت بهم السبل ممن كانوا على متن السفينة باونتي التابعة للبحرية الملكية البريطانية (٩ متمردين و ١٨ بولينيزيا). وينحدر معظم سكان بيتكيرن اليوم من أولئك المتمردين.

## أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

- ١ - بدأ العمل بالدستور الجديد في آذار/مارس ٢٠١٠ ليحل محل الأمر البيتكيري لعام ١٩٧٠ والتعليمات الملكية لبيتكيرين لعام ١٩٧٠. ويعيّن التاج الملكي البريطاني حاكم الإقليم. وعملياً يعيّن المفوض السامي للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى نيوزيلندا في الوقت نفسه حاكماً لبيتكيرين، وتبعاً لذلك، يُعهد إليه بالمسؤولية العامة عن إدارة الجزيرة في إطار هذا المنصب.
- ٢ - ويجوز للحاكم بموجب الدستور أن يسن القوانين لإقرار السلام والنظام والحكم الرشيد في بيتكيرين بعد التشاور مع مجلس الجزيرة. وتصدر القوانين التي يسنها الحاكم في شكل مراسيم. ويجوز رسمياً للعاهل البريطاني أن يقوم، بناء على مشورة وزير الخارجية، بإلغاء جميع هذه المراسيم. وتحفظ حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عموماً بسلطة التشريع مباشرة لبيتكيرين بموجب قانون يضعه البرلمان أو أمر يصدره مجلس الملكة.
- ٣ - ويدير سكان الجزيرة شؤونهم الداخلية من خلال مجلس الجزيرة، المكرس وجوده في الدستور، والذي تحدد أوامر الحاكم المحلي تكوينه ومهامه (قوانين بيتكيرين، الطبعة المنقحة لعام ٢٠١٧). ويكلف المرسوم المجلس بأن يتخذ، رهناً بأوامر الحاكم وتوجيهاته، الترتيبات اللازمة لإنفاذ قوانين بيتكيرين، ويخوله بسلطة وضع الأنظمة اللازمة لإدارة بيتكيرين إدارة جيدة، وحفظ السلام والنظام والسلامة العامة، وتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لسكان الجزيرة. ووفقاً للمرسوم بصيغته المنقحة عام ٢٠١٧، يتألف المجلس من سبعة أعضاء يحق لهم التصويت (محافظ الجزيرة، ونائب المحافظ، وخمسة مستشارين، كلهم منتخبون) وثلاثة أعضاء بحكم المنصب لا يحق لهم التصويت (الحاكم، ونائب الحاكم، والمدير (أنشئ منصب المدير في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤)). وفي الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، أُعيد انتخاب شون كريستيان محافظاً.

## ألف - المؤهلات الانتخابية

- ٤ - يُشترط في الناخب، كي يصوت لمسؤولي الجزيرة، أن يبلغ عمره ١٨ سنة على الأقل، وأن ينوي البقاء في الجزيرة إلى أجل غير مسمى، وأن تمضي على إقامته مدة محددة هي: سنة واحدة إذا كان له حق الإقامة في بيتكيرين، أو إذا كان متزوجاً من شخص له الحق في التصويت لسبب آخر؛ وستتان إذا كان عشيراً زوجياً فعلياً لشخص له الحق في التصويت؛ وثلاث سنوات إذا كان مقيماً بصورة اعتيادية في بيتكيرين. ويجوز لأي شخص ممن يحق لهم التصويت أن يترشح لأي منصب في الجزيرة، ما لم يكن قد حكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر خلال السنوات الخمس الأخيرة. ويجّهز أمين الجزيرة سجل الناخبين في أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر من كل سنة انتخابات، وتجري الانتخابات خلال الفترة منذ اليوم الأول إلى اليوم الخامس عشر من تشرين الثاني/نوفمبر.

## باء - النظام القضائي وحقوق الإنسان

- ٥ - يعين الحاكم قاضي بيتكيرين من بين المقيمين في الجزيرة. ويعين قضاة آخرون من الحاصلين على مؤهلات في القانون من أحد بلدان الكومنولث لرئاسة محكمة الصلح عند النظر في مسائل تتجاوز سلطات قاضي الجزيرة. وتنعقد جلسات المحكمة بحضور مستشارين إلا في ظروف معينة. ويقتصر الاختصاص الجنائي لمحكمة الصلح على الجرائم التي يمكن النظر فيها أمام محكمة جزئية فقط أو التي يمكن

النظر فيها أمام محكمة جزئية وأمام المحكمة العليا، وإجراءات الحبس وبعض التحقيقات؛ وتخضع سلطات القضاة في إصدار الأحكام لحدود منصوص عليها. والمحكمة الصلح ولاية قضائية في الدعاوى المدنية التي لا تتجاوز مستوى معيناً. ويجوز استئناف الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة أمام المحكمة العليا لبيتكيرن، وهي محكمة تدوينية عليا مختصة بالقضايا الجنائية والمدنية التي لا تدخل ضمن صلاحيات محكمة الصلح. وتتألف المحكمة العليا من قاض وحيد. وقضاة المحكمة العليا هم رئيس القضاة وما لا يتجاوز أربعة قضاة آخرين. ويمكن أن تنعقد المحكمة العليا بحضور مستشارين، إذا رأت ذلك مناسباً أو عملياً. ويحق للمتهمين أيضاً رفع دعاوى استئناف أمام محكمة الاستئناف في بيتكيرن، التي تتألف من الرئيس وقاضي استئناف أو أكثر ورئيس القضاة، وأمام اللجنة القضائية للمجلس الملكي الخاص.

٦ - وللمحكمة العليا اختصاص ابتدائي فيما يخص انتهاكات الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الدستور. ولها سلطة إصدار ما ترتبه ملاءماً من الإعلانات والأوامر لإعمال الحقوق، ويجوز لها منح التعويضات. ويتولى الحاكم بصفته صاحب المنصب التنفيذي الأعلى، ورئيس القضاة بصفته رئيساً للسلطة القضائية، مسؤولية الإشراف على إعمال حقوق الإنسان في بيتكيرن، كل ضمن نطاق سلطاته.

٧ - وقد أبرز استعراض لسلامة الطفل، أُجري في عام ٢٠١٥، الحاجة إلى مواصلة اتخاذ تدابير الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، تخرج ١١ من سكان الجزيرة من برنامج دراسات حماية الطفل، وهو دورة تدريبية معتمدة من الهيئة النيوزيلندية لاعتماد المؤهلات الدراسية، وذلك في الفترة بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٣. وأجري مؤخراً استعراض إضافي، ويُتوقع صدور النتائج والتوصيات في أوائل عام ٢٠١٨.

٨ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، الذي عقد في لندن يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، ناقشت المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار عزمهما المشترك على مواصلة تعزيز احترام حقوق الإنسان والامتثال للالتزامات الدولية في الأقاليم. وفي البيان المعتمد في ذلك الاجتماع، رحباً بالمشاركة البناءة للأقاليم في التحضيرات لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في هذا الصدد. وأكد زعماء أقاليم ما وراء البحار من جديد التزامهم بكفالة تحقيق أعلى معايير ممكنة لحماية الأطفال والنهوض برفاههم في الأقاليم. وفي الاجتماع، ناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار التقدم المحرز في تعزيز التعاون بين الوكالات في الأقاليم ووضع خطط استجابة وطنية لتحديد أولويات السياسات، ولاحظاً التحديات الخاصة التي تواجهها الأقاليم المتضررة من الإعصارين اللذين وقعا مؤخراً، واتفقا على أن رفاه الأطفال ينبغي أن يظل أولوية محورية في خطط التعافي، بطرق منها إعادة بناء المدارس. وإضافةً إلى ذلك، رحباً بالتقدم المحرز في إطار مذكرة تفاهم لتعزيز تعاون أكثر فعالية بين أقاليم ما وراء البحار من أجل حماية الأطفال.

٩ - وفي ذلك البيان، رحبت أقاليم ما وراء البحار والمملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته أقاليم ما وراء البحار في تنفيذ المراكز المالية للترتيبات المنصوص عليها في تبادل المذكرات بشأن تبادل المعلومات عن الملكية النفعية لأغراض إنفاذ القانون، بما في ذلك إنشاء نظم جديدة وآمنة لجمع ومبادلة واستخدام بيانات الملكية النفعية في الحالات التي لا تكون فيها موجودة بالفعل. وأعلن المجلس الوزاري المشترك التزامه باستعراض فعالية الترتيبات قبل ستة أشهر من حلول الموعد النهائي لتنفيذها. ورحب بتعاون أقاليم ما وراء البحار في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الشفافية الضريبية والتصدي للجرمة المالية وتحقيق التعاون البناء لأقاليم ما وراء البحار مع الفريق المعني بمدونة قواعد السلوك (ضرائب مؤسسات العمل التجاري) التابع للاتحاد الأوروبي ومشاركتها في الاجتماع الأول للمنتدى العالمي لاسترداد الموجودات.

وأعاد المجلس الوزاري المشترك تأكيد التزامه بتوفير القيادة في جهود التصدي للفساد وأعلن التزامه بإعطاء الأولوية للمزيد من العمل بغية تمكين تمديد تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى الأقاليم في الوقت المناسب، ولا سيما عندما تطلب الأقاليم ذلك التمديد، وبتحديد مسار واضح لهذه العملية، بالبناء على الاجتماع الذي عقد أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المعقودة في فيينا في الفترة من ٦ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

## ثانياً - الميزانية

١٠ - وفقاً لما أفادت به المملكة المتحدة، بلغ حجم الإنفاق على بيتكيرن للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بدعم من إدارة التنمية الدولية، ٣,٤٧٥ ملايين جنيه استرليني. ووفقاً لإفادة الإدارة، تغطي المعونة المالية احتياجات المواطنين من المساعدات المعقولة، بما يكفل الإنفاق على مجموعة من الخدمات العامة الأساسية (من قبيل الكهرباء والاتصالات) وتوفير العمالة غير المتفرغة للقطاع العام. وتستخدم المعونة المالية أيضاً للإنفاق على الخدمات الطبية والتعليمية، إلى جانب خدمة للنقل البحري التي تشكل شريان حياة ضرورياً لخدمات نقل الركاب والبضائع. وإمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي ضعيفة جداً في حالة بيتكيرن، نظراً لحجمها وموقعها النائي. وقد ازداد حجم المعونة المالية المقدمة للجزيرة بنحو ٢٠٠ في المائة خلال العقد الماضي (من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٧)، ويرجع ذلك أساساً إلى تكاليف خدمة النقل البحري الجديدة التي بدأ تقديمها في عام ٢٠٠٨، وإلى التكاليف المتصلة بالاستعانة بأربعة مهنيين من خارج الجزيرة (ضابط شرطة ومستشار للأسرة والمجتمع المحلي ومعلم وطبيب)، وإلى تقلبات أسعار الصرف. وتشمل النفقات الرئيسية المتكررة إعانات دعم النقل البحري والشحن؛ وتكاليف المهنيين الذين استُعين بهم من خارج الجزيرة لكفالة مواصلة توفير خدمات حماية الطفل وغيرها من الخدمات، أي الخدمات الطبية وخدمات الشرطة والتعليم والرعاية الاجتماعية؛ وخدمات الاتصالات الساتلية. وفي إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر، الذي يغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠، ستلقى بيتكيرن مخصصات إقليمية قدرها ٢,٤ مليون يورو، وتبلغ قيمة المبلغ الإرشادي لصندوق التنمية الأوروبي الحادي عشر أيضاً ٢,٤ مليون يورو.

## ثالثاً - الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

١١ - كان بيع الطوابع البريدية هو المصدر الرئيسي التقليدي لإيرادات الاقتصاد العام. إلا أن الجزيرة تتلقى حالياً معونة مالية من إدارة التنمية الدولية، وهذا راجع بدرجة كبيرة إلى تراجع سوق الطوابع البريدية. ولا تزال هناك تجارة لطوابع البريد ولكن على نطاق أصغر، حيث يجري إصدار ست أو سبع مجموعات من الطوابع البريدية كل عام. وتشكل عملة بيتكيرن المعدنية (المسكوكة في نيوزيلندا) صنفاً آخر من الأصناف التي يهتم هواة جمعها، ولكنها، على غرار الطوابع، تولد إيرادات ضئيلة. ويُؤدّد الدخل أيضاً من رسوم نزول السائحين القادمين إلى اليابسة.

١٢ - وتُكَمَّل إيرادات الإقليم أيضاً ببيع اسم النطاق الخاص ببيتكيرن على الإنترنت. إذ يستطيع مستخدمو الإنترنت في جميع أنحاء العالم شراء اسم النطاق "pn." الذي خُصَّص لبيتكيرن إلى الأبد مقابل رسم قدره ١٠٠ دولار في السنة أو ١٠ دولارات في الشهر، وفقاً لما ذكرته حكومة الإقليم. ويمكن أيضاً شراء أسماء النطاقات الفرعية "co.pn." و "net.pn." و "org.pn." التي تبلغ تكلفتها ٥٠ دولاراً في السنة.

١٣ - ويقوم الاقتصاد الخاص في بيتكيرن على صنع وبيع المشغولات اليدوية، التي يمكن شراء بعضها مباشرة عن طريق الإنترنت. وتشكل المقايضة، ولا سيما مع السفن العابرة، جزءاً هاماً أيضاً من الاقتصاد. وتنتج التربة الخصبة للجزيرة تشكيلة متنوعة من الفواكه والخضروات. ويقدم بعض سكان الجزيرة للسياح أيضاً خدمة الاستضافة في منازلهم. ولا توجد بالجزيرة فنادق أو نُزل. وتقوم تعاونية منتجي جزيرة بيتكيرن، التي أنشئت في عام ١٩٩٩، بالترويج لتوزيع العسل ومنتجات العسل وتنسيقه. وتفيد البيانات الواردة من أمانة الكومونولث بأن مجموعة من المعادن منها المنغنيز والحديد والنحاس والذهب والفضة والزنك اكتشفت داخل المنطقة البحرية المحمية لبيتكيرن. ويحظر استغلال تلك المعادن بموجب الأمر المنشئ للمنطقة البحرية المحمية.

١٤ - وقد وضعت حكومة بيتكيرن خطة استراتيجية إجمالية خمسية تغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، وجرى استعراضها في عام ٢٠١٤ وتغطي الآن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، تحدد فيها منظورات وتطلعات سكان الجزيرة فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية لبيتكيرن. وتقوم هذه الخطة إلى درجة كبيرة على الجهود الرامية إلى زيادة الإيرادات عن طريق التوسع في النشاط السياحي وإقامة مشاريع الأعمال الصغيرة وإنتاج العسل. والخطة وثيقة حية يتم تحديثها تكراراً.

١٥ - وقد حددت إدارة التنمية الدولية ثلاثة تحديات رئيسية تواجه التنمية الاجتماعية - الاقتصادية هي: تركة قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال والحاجة المستمرة إلى الحفاظ على تدابير صارمة لحماية الطفل؛ وشيخوخة السكان وانخفاض نسبة الناشطين اقتصادياً؛ وقلة عدد المهاجرين إلى الجزيرة.

١٦ - وفيما يتعلق بالتحدي الأول، وضعت الدولة القائمة بالإدارة تدابير لإنشاء إطار هام لحماية الطفل، وقد أُجريت عمليات استعراض مستقلة في ٢٠٠٩ و ٢٠١١ و ٢٠١٣ و ٢٠١٥ و ٢٠١٧. وأوصت الاستعراضات التي أُجريت حتى عام ٢٠١٥ بأن تستمر حكومة المملكة المتحدة في قيادة الإشراف على سلامة الأطفال في بيتكيرن والاضطلاع بالمسؤولية عنها، ومواصلة التحري بصورة مناسبة عن أي أشخاص بالغين ينوون الانتقال إلى بيتكيرن، وإدماج حماية الطفل في جميع الخطط الإنمائية لبيتكيرن في المستقبل، والاستعراض المنتظم لنمو الأطفال وظروفهم، والاستمرار في إدارة شؤون مرتكبي الجرائم الجنسية المعروفين ورصدهم. وأوصت الاستعراضات التي أُجريت حتى عام ٢٠١٥ صراحة أيضاً بالاستمرار في الاستعانة بمهنيين من خارج الجزيرة لتنفيذ إجراءات وبروتوكولات حماية الطفل، بإشراف الدولة القائمة بالإدارة. ومن المتوقع أن يصدر التقرير المتعلق باستعراض سلامة الأطفال لعام ٢٠١٧ في عام ٢٠١٨؛ وتوصياته غير معروفة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

١٧ - وفيما يتعلق بالتحدي الثاني، فإن ٢٨ شخصاً فقط من سكان الجزيرة البالغ عددهم ٤٨ فرداً يمارسون عملاً مدفوع الأجر، سبعة منهم فقط دون سن الخمسين، ولا أحد من بينهم من الفئة العمرية بين ٢٠ و ٣٠ سنة. ويوجد ٢٧ شخصاً في الجزيرة حالياً يزيد عمرهم على ٥٠ سنة، منهم ١٠ أشخاص فوق سن ٦٥ سنة. وبحلول عام ٢٠٢٥، يُتوقع أن تزيد نسبة الإعالة العمرية (نسبة من تقل أعمارهم عن ١٨ سنة أو تزيد على ٦٥ سنة، مقارنة بعدد السكان المنتجين) على ١٠٠ في المائة، مقارنة بالنسبة الحالية البالغة ٥٨ في المائة. ولهذا الوضع تأثير سلبي متزايد على الإنتاج الاقتصادي وتكاليف الرعاية الصحية. وقد أصبح معدل النمو الطبيعي للسكان بالفعل أدنى من معدل الإحلال المستدام. وفي الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٢، لم يكن هناك سوى ثمانية مواليد، وكان هناك أقل من خمس نساء في سن الإنجاب. وتلاحظ إدارة التنمية الدولية أنه، بالنظر إلى وجود ثلاثة خيارات لا غير لزيادة عدد السكان، وهي: إنجاب سكان الجزيرة أطفالاً، وعودة بعض المغتربين، و/أو الهجرة إلى الجزيرة، فإن هذه

المسألة ستظل قيد النظر في سياق التخطيط للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية في المستقبل المنظور. والأثر المترتب على شيخوخة السكان في جولات الدعم المالي المستقبلية هو الحاجة إلى زيادة تدريجية في الأموال المخصصة لهذا الغرض في الأجل المتوسط لمساعدة السكان المسنين.

١٨ - وفيما يتعلق بالتحدي الثالث، أُجريت دراسة استقصائية في النصف الثاني من عام ٢٠١٣ للتحقق مما إذا كان لدى المغتربين من أهالي الجزيرة أي رغبة في العودة إلى الإقليم، والعوامل التي تؤثر في قرار عودتهم.

١٩ - ووفقا للتقرير النهائي للدراسة الاستقصائية الذي قدمته شركة استشارية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بلغ معدل الاستجابة الإجمالي ٢٨ في المائة (٣٣ من أصل ١٢٠ أسرة معيشية). وحددت العقبات الثلاث التالية التي تعوق عمليات العودة المحتملة: تركة قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال، والقبول بالغرباء والأفكار الجديدة، وميسورية الوصول إلى الجزيرة. ولم يتبين وجود اهتمام كبير في صفوف المغتربين بالعودة إلى بيتكيرن أو الاستثمار فيها، ولم يعرب إلا ثلاثة من المقيمين عن الاهتمام بالعيش في بيتكيرن بصفة دائمة.

٢٠ - وتبين أن قضايا الاعتداء الجنسي على الأطفال أحدثت ترددا واضحا لدى المغتربين في التعريف علنا بأنفسهم باعتبارهم من بيتكيرن وشوهت سمعة الإقليم. وأُعرب عن رأي مفاده أن المعايير الاجتماعية المعمول بها في الجزيرة لا تتوافق مع المعايير الدولية المقبولة. وأشار إلى سلوك اجتماعي غير ملائم (قدم العهد) امتد عبر أجيال متعددة. ووجدت الدراسة الاستقصائية أيضا تصورات سلبية بشأن فكرة جلب الأطفال إلى الإقليم والشواغل المتصلة بمسائل حماية الطفل. ووجد أيضا أن ثمة ضرورة إلى إجراء عملية مصالحة على مستوى المجتمع المحلي. وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن عملية مصالحة تشمل المجتمع بأسره قد جرت بنجاح في آب/أغسطس ٢٠١٧.

٢١ - ولوحظ أن قبول الغرباء مسألة معقدة. وكان ثمة شعور قوي بأن الغرباء لا يلاقون ترحيبا ولن يتمكنوا من الاندماج. وتضمنت المجالات التي حددت باعتبارها مصدرا للقلق قبول الغرباء فيما يتعلق بأهليتهم واختيارهم للوظائف الحكومية، وفتح أعمال تجارية و/أو توسيع نطاق ما هو قائم منها، ومسائل الحكومة، والحاجة إلى تحسين الهياكل وإلى أشخاص مؤهلين.

٢٢ - وأشار أيضا إلى أن ميسورية الوصول إلى الجزيرة ذكرت مرارا وتكرارا باعتبارها عائقا في وجه الهجرة، لا سيما فيما يتعلق بعوامل من قبيل الصحة (عمليات الإجلاء الطبي)، والتعليم، والعزلة العامة، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كانت الدولة القائمة بالإدارة تدرس هذا الأمر دراسة مفصلة، بهدف استحداث خدمة نقل محسنة في عام ٢٠١٩.

٢٣ - وتهدف خطة تعويض نقص السكان، التي أعدها مجلس الجزيرة وتغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، إلى جذب المهاجرين واستبقائهم، وضمانا لنجاحها، إلى إيجاد حلول للمشاكل في مجالات من قبيل الإسكان والتعليم والصحة. وقد استُبدلت الخطة الآن باستراتيجية جديدة لتعويض نقص السكان. وتعترف هذه الاستراتيجية، على غرار الخطة السابقة لها، بالأهمية القصوى لتشجيع المهاجرين الجدد على التوجه إلى بيتكيرن بهدف الاستقرار أو العمل فيها. وتمشيا مع الخطة الإنمائية الاستراتيجية، أقر مجلس جزيرة بيتكيرن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ سياسة للهجرة تهدف إلى تشجيع الهجرة الوافدة وتعويض نقص السكان، بحيث يفد إلى الجزيرة أشخاص لديهم ما يلزم من مهارات والتزام تجاه بيتكيرن. ووفقا للمعلومات الرسمية التي



أفاد بها مجلس الجزيرة، ورد في الفترة بين ٧ شباط/فبراير ٢٠١٦ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ ما عدده ١ ٥٥٧ استفسارا بشأن تعويض نقص السكان من ٤٢ بلدا. وورد أربعة عشر طلبا للاستيطان، ومُنحت ستة تأشيرات للاستيطان.

٢٤ - وأفادت إدارة التنمية الدولية بأنها أخذت في الاعتبار التأثير المتوقع على الحد من عدم المساواة بين الجنسين عند وضع تدابير المعونة المالية لبيتكيرن. وتُعنى الإدارة أيضا بالمسألة الجنسانية الرئيسية في الإقليم، وهي تركة إساءة معاملة الأطفال، لكفالة وضع آليات متينة لحماية الطفل. وتوفر تدابير المعونة المالية أيضا خدمات لجميع سكان الجزيرة على قدم المساواة، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأطفال والمسنين، إلى جانب توفير الدعم والرعاية لمعتلي الصحة العقلية.

## ألف - النقل

٢٥ - لا يمكن الوصول إلى بيتكيرن إلا عن طريق البحر. ويجري حاليا تشغيل خدمة للنقل البحري من منغيفيا في بولينيزيا الفرنسية إلى الجزيرة ثماني مرات في السنة، كما يجري تسيير رحلات بحرية لنقل البضائع من نيوزيلندا مباشرة أربع مرات في السنة. وتتوقف سفن الرحلات السياحية في الجزيرة أيضا خلال الموسم السياحي الممتد من كانون الأول/ديسمبر إلى آذار/مارس. وترسو السفن القادمة لزيارة الجزيرة على مسافة من الشاطئ، وينقل الزوار على متن قوارب طويلة. ووفقا للمعلومات التي قدمتها حكومة المملكة المتحدة، يجري تنفيذ خطط لتحسين المرافق السياحية في الجزيرة، ولا سيما للمسافرين على متن السفن السياحية، وذلك نظرا للأهمية التي تتسم بها تنمية السياحة لتحقيق الرخاء في بيتكيرن في المستقبل. واكتمل في آذار/مارس ٢٠١٧ تشييد مرفق بديل لنزول الركاب بدعم من صندوق التنمية الأوروبي.

## باء - الاتصالات وإمدادات الطاقة

٢٦ - تم تركيب نظام اتصالات في عام ٢٠٠٦ وتحديثه في عام ٢٠١١. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، جرى تركيب خدمة اتصالات سلكية ولاسلكية محسنة لتوفير خدمات أسرع وأكثر أمنا للربط بشبكة الإنترنت والهاتف. وبالنظر إلى موقع الجزيرة النائي، فإن تكاليف تركيب نظام الاتصالات القادمة إليها وتشغيله وصيانته باهظة.

٢٧ - وتوفر المولدات الكهربائية التي تعمل بالديزل حاليا الطاقة الكهربائية بقوة ٢٤٠ فولط لمدة ١٥ ساعة في اليوم (من الساعة صباحا إلى العاشرة مساء).

## جيم - حيازة الأراضي

٢٨ - سُن في نهاية عام ٢٠٠٦ مرسوم لإصلاح حيازة الأراضي يكفل لكل فرد من سكان الجزيرة الحق في الحصول على منزل وحديقة وبستان وأرض من الغابات. وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن العمل جار على كفالة أن تكون السجلات كاملة، وبعد ذلك قد يجري تحديد مزيد من الإصلاحات باعتبارها ضرورية و/أو مستصوبة. وترد معلومات تفصيلية عن مسائل توزيع الأراضي في ورقة العمل المقدمة في عام ٢٠٠٥ (A/AC.109/2005/10).

## دال - التوظيف

٢٩ - هناك خليط من العمالة الحكومية والأعمال الحرة. وفي ظل التنظيم الإداري الجديد، الذي بدأ العمل به في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، باتت غالبية السكان الذين هم في سن العمل تعمل لبعض الوقت في وظيفة حكومية واحدة على الأقل. وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن المشاريع الخاصة آخذة في الازدياد وتجد التشجيع من حكومة بيتكيرن. وليست هناك مصارف في الجزيرة، ولكن يمكن سحب المبالغ النقدية ببطاقات الائتمان ويمكن تحويل النقد الأجنبي في مكتب أمين خزانة الجزيرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، أقر مجلس الجزيرة "سياسة للعمالة" و "توجيهها للعمالة". وتهدف السياسة إلى دعم قدرة الحكومة على تحقيق أهدافها في إطار الخطة الإنمائية الاستراتيجية، وتوفير أساساً متيناً لتعيين موظفي الخدمة العامة في بيتكيرن وإدارة أدايتهم وتنفيذ الإجراءات التأديبية وتسوية المنازعات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ أقر مجلس الجزيرة أيضاً "سياسة للصحة والسلامة المهنيين". ويتمثل الغرض من هذه السياسة في كفالة أن يكون جميع الموظفين والمتقاعدين والمتطوعين ومدركين لمسؤولياتهم تجاه الحكومة وملتزمين بضمان صحة ورفاه الموظفين والمتقاعدين والمتطوعين ومجتمع جزيرة بيتكيرن.

## هاء - التعليم

٣٠ - التعليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال بين سني الخامسة والخامسة عشرة. وقد أنجزت عملية إعادة بناء المدرسة الوحيدة في عام ٢٠٠٦. ويجري التدريس بالإنكليزية وهو يستند إلى المنهج الدراسي النموذجي في نيوزيلندا. ويتولى مسؤولية التعليم مدرس مؤهل من نيوزيلندا يُعين عادة لمدة سنة واحدة. ولأسباب عملية، يلتحق معظم الأطفال بالتعليم التالي للمرحلة الابتدائية في مدارس بنيوزيلندا. ويشجع الطلاب على إكمال التعليم الثانوي في الخارج من خلال تقديم منح دراسية لهم، ويتابع عدد من التلاميذ التعليم الثانوي في نيوزيلندا على نفقة حكومة بيتكيرن. ومنذ عام ٢٠٠٧، يدفع مواطنو أقاليم ما وراء البحار نفس رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥ أقر مجلس الجزيرة سياسة تعليمية تهدف إلى توفير فرص التعليم على قدم المساواة وبصورة محابدة للمجتمع المحلي لجزر بيتكيرن. ويستفيد الطلاب من أقاليم ما وراء البحار من فئة رسوم التعليم المخصصة للطلاب المحليين في الجامعات البريطانية شريطة أن يكونوا قد عاشوا في إقليم بريطاني من الأقاليم الواقعة ما وراء البحار، أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أو سويسرا، خلال فترة الثلاث سنوات السابقة للسنة الدراسية الأولى من فترة دراستهم. إضافةً إلى ذلك، تُتاح لأولئك الطلاب إمكانية الحصول على تمويل من الاتحاد الأوروبي لتعليمهم العالي أو المهني.

٣١ - ويوجد في جزيرة بيتكيرن متحف بُني بأموال من منحة قدمتها حكومة المملكة المتحدة. وتشمل المشغولات المعروضة فيه أدوات حجرية من صنع أهالي بولينيزيا قبل وصول المتبردين، إلى جانب قذائف مدفعية ومرساة ومدفع دوار من آثار السفينة باونتي التابعة للبحرية الملكية البريطانية. وكنيسة طائفة السبتيين هي الكنيسة الوحيدة في الجزيرة.

## واو - الرعاية الصحية

- ٣٢ - يوجد طبيب عام مقيم في الجزيرة بموجب عقد لمدة عام، تعاونه ممرضات مساعدة. وقد مولت حكومة المملكة المتحدة كذلك برنامجاً للرعاية الاجتماعية يضم مستشاراً لشؤون الأسرة والمجتمع المحلي. وكما هو الحال في جزر أخرى في المحيط الهادئ، تعد البدانة وداء السكري من المشاكل الصحية.
- ٣٣ - وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، رحب المجلس بمواصلة وزارة الصحة في المملكة المتحدة دعمها للأنشطة الرامية إلى إذكاء الوعي باللوائح الصحية الدولية وبناء القدرات ذات الصلة للتصدي لحوادث الصحة العامة الكبرى، بما في ذلك تفشي الأوبئة، وبمواصلة التزامها بتلك الأنشطة بالشراكة مع الأقاليم ووكالة الصحة العامة - إنكلترا. وناقشت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار أهمية إذكاء الوعي بالأمراض غير المعدية كالسمنة ومشاكل الصحة العقلية وآثار تلك التحديات على سكان الأقاليم، وأهمية بناء القدرات والخبرات في الأقاليم للتصدي لتلك الأمراض. وأعلنا التزامهما بالتعاون في معالجة تلك القضايا الهامة من أجل تبادل أفضل الممارسات والموارد في مجال النهج الوقائية وسبل تطويعها لتلبية الاحتياجات المحلية.

- ٣٤ - ووفقاً لاستراتيجية منظمة الصحة العالمية للتعاون المتعدد الأقطار في منطقة المحيط الهادئ للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، تمثلت الأسباب الرئيسية لاعتلال الصحة في بيتكيرن في داء السكري وأمراض القلب والأوعية الدموية والحساسية والربو. وتشارك بيتكيرن بنشاط في شبكة مراقبة الصحة العامة في المحيط الهادئ وترصد عن كثب الأمراض المعدية. والرعاية الصحية الأولية متوفرة وفي متناول جميع المقيمين. وتقوم إدارة التنمية الدولية بتمويل الرعاية الصحية. ويتمثل أحد التحديات المتعاظمة فيما يتعلق بالصحة في فترات الجفاف المطولة. والمركز الصحي مجهز بصيدلية تحوي مخزوناً جيداً من الأدوية وتكنولوجيا التصوير بالأشعة السينية. وتبلغ نسبة العاملين في مجال الصحة إلى السكان ١,٥:٤٧ (بما في ذلك مساعد المرص).

## زاي - العدالة الجنائية

- ٣٥ - وفقاً لما أفادت به المملكة المتحدة، يدار نظام العدالة الجنائية في بيتكيرن من خلال توليفة من العمليات التي تتم في الجزيرة والعمليات التي تتم خارجها. ويرد القانون الجنائي المحلي في المراسيم والأنظمة المحلية وفي القانون الإنكليزي العام التطبيق. ويوجه التهم أحد ضباط الشرطة أو المدعي العام. وفي بيتكيرن اثنان من ضباط الشرطة: ضابط شرطة مجتمعي يُعين من بين سكان الجزيرة؛ وضابط آخر يُستقدم من نيوزيلندا، عادة لمدة ١٢ شهراً. أما المدعي العام فهو محام حاصل على مؤهل من أحد بلدان الكومنولث.
- ٣٦ - ويعين الحاكم محامياً عاماً لتمثيل المتهمين في القضايا الجنائية، وتقدم المساعدة القانونية لأي شخص غير قادر على تحمّل تكاليف التمثيل القانوني. وجرى كذلك تعيين محام مجتمعي تغطّي تكاليفه من المال العام.

- ٣٧ - ويمكن النظر في قضايا الجرائم البسيطة من قبيل مخالفة المراسيم أو الأنظمة المحلية أمام قاضي الجزيرة. ويمكن النظر في سائر قضايا الجرح وإجراءات الحبس أمام قضاة من خارج الجزيرة في محكمة الصلح. ويتعين انعقاد جلسات القضاة في حضور خبراء قضائيين يجري انتقاؤهم عشوائياً من بين سكان الجزيرة بالنسبة إلى جميع قضايا الجرائم التي يعاقب عليها بأكثر من ٤٠٠ دولار نيوزيلندي، إلا إذا اعترف المتهم بالذنب أو لم يتوافر خبراء قضائيون مؤهلون. ويتعيّن النظر في قضايا الجرائم التي تستوجب إصدار لائحة اتهام أمام المحكمة العليا.

٣٨ - ويجوز لمحكمة الصلح والمحكمة العليا الانعقاد في بيتكيرن، أو في نيوزيلندا، أو في المملكة المتحدة. ونظرا لبعد المسافات وصعوبة السفر من وإلى بيتكيرن، يجوز للقاضي أن يأمر بمشاركة الأشخاص المعنيين في إجراءات المقاضاة عن طريق وصلة فيديو مباشرة. وعند إصدار القاضي لأي أمر، يتعين عليه إيلاء اهتمام خاص لتأثير ذلك في حق المتهم في المحاكمة العادلة. ويمكن الطعن في الأحكام أمام محكمة الاستئناف واللجنة القضائية لمجلس الملكة الخاص. ويُضطلع حاليا بعمل لمواصلة تحسين الإجراءات الجنائية وإتاحة فرص اللجوء للقانون والمحاكم.

## رابعاً - البيئة

٣٩ - يجري اختبار نوعية المياه وتسجيل البيانات لجميع المباني السكنية والحكومية. ورُكبت في جميع المباني السكنية والحكومية معدات لالتقاط الأوراق المتساقطة وتحويل أمطار أول الموسم وحماية مواسير صرف الأمطار لتقليل الملوثات. وتُجمع بيانات قياس تدفق المياه من ينابيع مختلفة، وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة في تجميع البيانات، كما تقدم المساعدة التقنية. وجرى توفير ٢٤٠ خزان مياه يبلغ مجموع سعتها التخزينية ١,٤ مليون لتر، وهو ما يمثل زيادة إجمالية قدرها ٢٦٨ ٠٠٠ لتر. وتجمع الأرصاد الجوية يوميا، وتجمع بيانات الطقس منذ عام ١٩٤٥. وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة التقنية في إعداد الرسوم البيانية وحساب المتوسطات.

٤٠ - وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، في إطار مبادرة "الحزام الأزرق"، أعلن وزير الخارجية والكونولث أن قانونا يعين منطقة بحرية محمية حول بيتكيرن قد أدخل حيز النفاذ. وأشارت الدولة القائمة بالإدارة إلى أن القانون يحظر الصيد في أكثر من ٩٩ في المائة من مساحة المحيط حول الجزر التي تبلغ ٨٣٤ ٠٠٠ كيلومتر مربع، في حين سيستمر صون حق أهالي بيتكيرن في الصيد المحلي المستدام. وفي الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار المعقود في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، رُحِب بالتقدم الكبير نحو إنشاء "الحزام الأزرق" للحماية البحرية في بيتكيرن وأقاليم ما وراء البحار الأخرى، واتفق على أن أهداف "الحزام الأزرق" ستكون متوافقة مع أولويات الأقاليم، بما في ذلك تطوير القدرات الطويلة الأجل في الأقاليم على إدارة البيئة البحرية.

٤١ - ووضعت استراتيجية المملكة المتحدة للتنوع البيولوجي لأقاليم فيما وراء البحار لاستعمالها كأداة رئيسية لتمكين حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار من الوفاء بالالتزامات الدولية ذات الصلة فيما يتعلق بحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه بصورة مستدامة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، نشر تقرير عن الأنشطة الجارية والمقررة في كل مجال من مجالات الاستراتيجية التي تتلقى الدعم من وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية ووزارة الخارجية والكونولث وإدارة التنمية الدولية في حكومة المملكة المتحدة، وكذلك من اللجنة المشتركة لحفظ الطبيعة، وهي الجهة الاستشارية القانونية المعتمدة لدى الحكومة. وأشار إلى أن حكومة المملكة المتحدة منحت مبلغا قدره ٢٤٩ ٩٤٦ جنيه استرليني عن طريق مبادرة دارون من أجل وضع خطة مستدامة لإدارة البيئة البحرية ومصائد الأسماك لبيتكيرن. وسينتج المشروع، الذي تقوده جامعة دندي، خطة جاهزة تماما للاستخدام لإدارة البيئة البحرية ومصائد الأسماك تستند إلى النظام الإيكولوجي وتنسم بالاستدامة، وهو أمر جوهري لتهيئة مستقبل آمن للمجتمع وحماية التنوع البيولوجي البحري الفريد لبيتكيرن. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن مشاريع لوائح حفظ البيئة البحرية كان يجري إعدادها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وكانت تجري أيضا مناقشات داخلية بشأن وضع خطة لإدارة مصائد الأسماك.

٤٢ - وجزيرة هندرسون غير المأهولة، التي صنفتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) موقعاً من مواقع التراث العالمي في عام ١٩٨٨، أكبر جزر المجموعة والجزيرة الأغني بالموارد الطبيعية بين الجزر الثلاثة الملحقة بجزيرة بيتكيرن. كما يزور أخصائيو البيئة هندرسون من حين لآخر نظراً لاشتهارها بأنواع طيورها ونباتاتها المتوطنة، في نظام بيئي يكاد يكون بركراً. وفي عام ٢٠١١، قادت منظمة غير حكومية مشروعاً يهدف إلى القضاء على الجرذان التي تهدد الطيور. وللأسف فإن هذا المشروع، الذي أسهمت فيه حكومة المملكة المتحدة بما يربو على ٤٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني، قد باء بالفشل، ولا تزال الجرذان موجودة بالجزيرة. وتقوم حكومة المملكة المتحدة والجهات المعنية صاحبة المصلحة بالتحقيق في هذا الأمر. واضطلعت الجمعية الملكية لحماية الطيور ببعثة رصد في عام ٢٠١٥ لتقييم الوضع، ونشر تقريرها في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ووفقاً لذلك التقرير، في حين لا يزال السبب وراء الفشل في القضاء على الجرذان غير معروف، حددت البعثة عدداً من المسائل التي يتعين حلها قبل القيام بمحاولة أخرى للقضاء عليها. ويتضمن التقرير أيضاً توصيات بأنه سيكون من الضروري إيفاد بعثة علمية أخرى لتقييم الجدوى التشغيلية لتنفيذ عملية أخرى. ووفقاً للمصادر العامة فإن أعداد الجرذان عادت إلى المستويات التي سبقت تنفيذ مشروع القضاء عليها.

٤٣ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أقرت حكومة المملكة المتحدة وحكومات أقاليم ما وراء البحار بأن الدمار الذي خلفه إعصارا إيرما وماريا بمثابة تذكير بضعف أقاليم ما وراء البحار أمام الأحداث المتصلة بتغير المناخ والأثر المدمر الذي يمكن أن تحدثه على حياة سكانها وسبل عيشهم. وأعلنا التزامهما بمواصلة التعاون المشترك قبل انعقاد المنتديات الدولية بشأن تغير المناخ، لضمان انعكاس آراء وأولويات أقاليم ما وراء البحار بصورة كاملة في المفاوضات. واتفق على أن يشارك ممثل من الأقاليم في الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المزمع عقده في كاتوفيتسي، بولندا، في الفترة من ٣ إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كجزء من وفد المملكة المتحدة، مع التأكيد على الأهمية البالغة لوجودهم في المساعدة على تعظيم الرسالة المشتركة بشأن الحاجة إلى بلوغ درجة عالية من الطموح فيما يتعلق بتحقيق الغايات المتصلة بتغير المناخ. وأكدت المملكة المتحدة من جديد التزامها بالعمل مع أقاليم ما وراء البحار في مسألة توسيع نطاق تطبيق المعاهدات المتعلقة بتغير المناخ بما يشمل الأقاليم، بما في ذلك المضي قدماً بالعمل على توسيع نطاق تصديقها على تعديلات الدوحة المدخلة على بروتوكول كيوتو إلى الأقاليم التي بينت استعدادها لذلك، من خلال المشاورات الأولية مع الأقاليم التي لديها اهتمام بالمشاركة في الاجتماعات المتعلقة باتفاق باريس المقرر عقدها في النصف الأول من عام ٢٠١٨. وجرى التأكيد على أهمية العمل المضطلع به في الأقاليم في مجال التكيف مع تغير المناخ وتخفيف أثره والتعاون فيما بين الأقاليم من أجل تبادل أفضل الممارسات في مجالي إدارة البيئة ومعالجة المسائل المتصلة بتغير المناخ، بما في ذلك من خلال الاجتماعات السنوية لوزراء البيئة في الأقاليم.

## خامسا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٤ - اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أصبحت بيتكيرن شريكاً تحت مظلة قرار مجلس الاتحاد الأوروبي 2013/755/EU المتعلق بانتساب بلدان وأقاليم ما وراء البحار إلى الاتحاد الأوروبي، الذي اتخذ لتحقيق جملة غايات منها التحول عن النهج التقليدي للتعاون الإنمائي إلى نهج الشراكة القائمة على المعاملة بالمثل التي تعزز التنمية المستدامة وقيم الاتحاد الأوروبي ومعاييرها في العالم بأسره.

٤٥ - ويتكبرن عضو في جماعة المحيط الهادئ، وهي أقدم وأكبر منظمة في مجلس المنظمات الإقليمية في منطقة المحيط الهادئ الذي يتألف من عشرة أعضاء، والذي يشكل محفلاً استشارياً ترأسه على الصعيد السياسي أمانة متدى جزر المحيط الهادئ. وتقدم أمانة جماعة المحيط الهادئ المساعدة التقنية، والمشورة في مجال السياسات العامة، وخدمات التدريب والأبحاث إلى ٢٢ إقليماً وبلداً جزرياً في المحيط الهادئ في مجالات مثل الصحة والتنمية البشرية والزراعة والغابات ومصائد الأسماك. وتشارك بيتكبرن أيضاً في برنامج جماعة المحيط الهادئ لمصائد الأسماك الساحلية. وقد مد نطاق الاتفاقيات الدولية التالية لتشمل بيتكبرن وهي: اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، طلب مجلس الجزيرة رسمياً توسيع نطاق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لتشمل بيتكبرن. ووزارة الخارجية والكومنولث والمكتب الحكومي المعني بمسائل المساواة على اتصال ببيتكبرن في سياق عملية تمديد نطاق الاتفاقية.

٤٦ - ووفقاً للبيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، واصلت المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار حوارهما بشأن الآثار المترتبة على الأقاليم نتيجة لقرار المملكة المتحدة مغادرة الاتحاد الأوروبي. وإضافة إلى ذلك، أشير إلى أن أحد الأهداف الواضحة من مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو التوصل إلى اتفاق لا يتعارض مع مصالح جميع أجزاء أسرة المملكة المتحدة، وأكدت المملكة المتحدة أنها ستسعى إلى كفالة الحفاظ على الاستدامة الأمنية والاقتصادية لأقاليم ما وراء البحار وإلى كفالة تعزيزها حيثما أمكن في مرحلة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

## سادسا - وضع الإقليم في المستقبل

### ألف - موقف حكومة الإقليم

٤٧ - أدلى ممثل محافظ الجزيرة بآخر بيان له أثناء الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن الماضي قداماً بعملية إنهاء الاستعمار في منطقة المحيط الهادئ، التي نظمت في مادانغ بيبوا - غينيا الجديدة، في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٤. ويرد موجز ذلك البيان في تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠٠٤ (A/59/23).

### باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٤٨ - في الجلسة الثامنة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، ذكر ممثل المملكة المتحدة أن علاقة حكومة المملكة المتحدة بأقاليمها الواقعة ما وراء البحار هي علاقة حديثة قائمة على الشراكة والقيم المشتركة وحق شعب كل إقليم في اختيار أن يظل إقليمياً بريطانياً. وقال إن الأقاليم جزء لا يتجزأ من بريطانيا العالمية وإن التزام المملكة المتحدة بأمن وازدهار أقاليمها لا يزال قوياً، وهو ما يتجلى في سرعة وشمول استجابتها للدمار الذي وقع في بعض الحالات من جراء إعصار إيرما، وفي جهود التعافي الجارية.

٤٩ - ومضى ممثل المملكة المتحدة يقول إن المجلس الوزاري المشترك هو المنتدى الرئيسي للحوار السياسي الرفيع المستوى بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار. ومع دخول المملكة المتحدة في مفاوضات المغادرة الاتحاد الأوروبي، فإنها ملتزمة بالكامل بمراعاة أولويات أقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك جبل طارق. وأضاف أن المجلس الوزاري المشترك بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار المعني بالمفاوضات مع الاتحاد الأوروبي أنشئ لمناقشة أولويات الأقاليم وتحديد المزيد من مجالات المشاركة الجماعية. وأضاف أن المسؤولية الأساسية لحكومة المملكة المتحدة، بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تتمثل في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها.

٥٠ - وفي البيان المعتمد في الاجتماع السادس للمجلس الوزاري المشترك لأقاليم ما وراء البحار، أعلنت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار أن مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، على النحو المنصوص عليه في الميثاق، ينطبق على شعوب أقاليم ما وراء البحار. وأكد من جديد أهمية تعزيز حق شعوب الأقاليم في تقرير المصير، وهو مسؤولية جماعية على عاتق حكومة المملكة المتحدة بكامل مكوناتها. وأعربت حكومة المملكة المتحدة وزعماء الأقاليم عن التزامهما باستكشاف السبل التي تمكن أقاليم ما وراء البحار من المحافظة على الدعم الدولي في مواجهة المطالبات العدائية بالسيادة. وأعلن أيضاً أنه بالنسبة للأقاليم التي تضم سكاناً مقيمين بشكل دائم يرغبون في شطب الإقليم من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ستواصل المملكة المتحدة دعم طلباتهم المتعلقة بذلك. واتفقت حكومة المملكة المتحدة وزعماء أقاليم ما وراء البحار على أن البنية الأساسية لعلاقتهم الدستورية تظل هي البنية الصحيحة - حيث آل إلى حكومات الأقاليم المنتخبة أكبر قدر ممكن من السلطات بما يتماشى مع احتفاظ المملكة المتحدة بالسلطات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية. واتفق أيضاً على الحاجة لمواصلة الحوار بشأن تلك المسائل لكفالة نجاح الترتيبات الدستورية وإعدادها بفعالية لتعزيز المصالح المثلى للأقاليم وللمملكة المتحدة.

## سابعاً - الإجراءات التي اتخذتها الجمعية العامة

٥١ - في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١٠٥/٧٢ بناء على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٧ (A/72/23) وعلى التوصية التي قدمتها اللجنة الرابعة لاحقاً. وفي ذلك القرار، فإن الجمعية:

(أ) أكدت من جديد الحق غير القابل للتصرف لشعب بيتكيرن في تقرير المصير، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أكدت من جديد أيضاً أنه لا بديل في عملية إنهاء استعمار بيتكيرن عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أكدت من جديد كذلك أن شعب بيتكيرن نفسه هو في نهاية المطاف صاحب الحق في أن يحدد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة والإعلان وقرارات الجمعية

العامّة المتصلة بالموضوع، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة إلى القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي والمستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية ١٥٤١ (د-١٥) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت بكل الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم لنقل مزيد من المسؤوليات التنفيذية إلى الإقليم بهدف توسيع نطاق الحكم الذاتي تدريجياً، بسبل منها تدريب الموظفين المحليين؛

(هـ) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور، بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية أن تقدم المساعدة إلى الإقليم، إذا طلبها؛

(و) طلبت أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل تقديم المساعدة من أجل تحسين أحوال سكان الإقليم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية وغيرها وأن تواصل مناقشتها مع حكومة الإقليم بشأن أفضل السبل لدعم الأمن الاجتماعي والاقتصادي والبيئي في بيتكيرن، بما في ذلك ما يتعلق بالمسائل السكانية؛

(ز) شجعت الإقليم على مواصلة المشاركة في أنشطة اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، بما في ذلك الحلقات الدراسية الإقليمية؛

(ح) رحبت بالعمل المضطلع به في إطار إعداد الخطة الإنمائية الاستراتيجية الخمسية للجزيرة؛

(ط) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة على علم بآراء شعب بيتكيرن ورغباته وأن تعزز فهمها لأحوال هذا الشعب، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين بيتكيرن والدولة القائمة بالإدارة؛

(ي) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة ٧٣ (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في بيتكيرن، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ك) أكدت من جديد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للحصول على كل مساعدة ممكنة، سواء على أساس ثنائي أو متعدد الأطراف، واستخدامها بفعالية في تعزيز اقتصادات الإقليم؛

(ل) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة للإقليم عن طريق تشجيع النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو متكامل ومستدام بما يكفل أموراً منها دعم التنمية الاقتصادية



والاجتماعية والبشرية، وفي الوقت نفسه تيسير حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردّها إلى حالتها الأصلية وكفالة صمودها في مواجهة التحديات الجديدة والمستجدة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، التي لا تتماشى مع مصلحة شعب الإقليم، بما في ذلك استخدام الإقليم ملاذاً ضريبياً؛

(م) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ن) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة بيتكيرن وأن تقدم تقريراً عن ذلك وعن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين.

خريطة بيتكيرن

